

أعلن محامون مصريون أقباط اليوم الثلاثاء، أنهم يعقدون اجتماعات مكثفة لبحث اتخاذ إجراءات تصعيدية قانونية على خلفية المواجهات التي وقعت مساء أول أمس الأحد بين متظاهرين أقباط وقوات الجيش والشرطة، والتي خلفت 25 قتيلاً وأكثر من 300 جريح.

وقال المحامي القبطي نبيل جبريال، "نعقد اجتماعات تضم محامين أقباطاً من مطرانيتي القاهرة والجيزة لبحث اتخاذ إجراءات قانونية، كما نعكف على دراسة خيار التصعيد الدولي عن طريق اللجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة بلجنة تحقيق دولية".

من جانبه، قال رئيس مركز "الكلمة" لحقوق الإنسان ممدوح نخلة، إنه يعكف مع محامين آخرين على صياغة مذكرة للأمم المتحدة للمطالبة بإرسال لجنة تحقيق دولية بما يضمن حيادية ونزاهة التحقيقات، مضيفاً أنه لا يمكن أن تكون الحكومة خصماً وحكماً في ذات الوقت لأنها متورطة في جريمة قتل الأقباط".

من ناحية أخرى، اعتبر محامي الكنيسة الأرثوذكسية رسيس النجار خيار اللجوء للمجتمع الدولي، والمطالبة بلجنة تحقيق دولية بأنه "ليس له سند قانوني".

وقال النجار "لا يوجد نص في القانون المصري أو الإعلان الدستوري يتيح اللجوء إلى المجتمع الدولي، كما أننا نشق في عدالة القضاء المصري، فإذا كانت أي مؤسسة حكومية متورطة في هذه الأحداث، فإن القضاء لديه من الاستقلالية ما يمكنه من تحقيق العدالة، ونأمل أن يتم تقديم المسؤولين الحقيقيين عن هذه الأحداث إلى العدالة قريباً".

كما تقدم رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان نجيب جبرائيل الثلاثاء ببلاغ للنائب العام عبد المجيد محمود "اتهم فيه وزير الإعلام أسامة هيكل بصفته المسئول عن التليفزيون المصري بالتحريض على قتل الأقباط".

وقال جبرائيل إنه "بعث أيضاً برسالة لرئيس مجلس الوزراء عصام شرف طالب فيها بإقالة وزير الإعلام ومحاسبته سياسياً وجنائياً"، وطالب البلاغ وزير الإعلام بالإعلان عن "أسماء الجنود الذين قال إنهم استشهدوا في أحداث ماسبيرو الأخيرة".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 11/10/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com